

تشخيص الأزمة المنهجية لعلم الاقتصاد الإسلامي

عبدالرحيم عبدالحميد الساعاتي

معهد الاقتصاد الإسلامي

جامعة الملك عبدالعزيز - جدة - المملكة العربية السعودية

a_alsaati@hotmail.com

المستخلص. على الرغم من انتقاد الكتاب المسلمون للقيم العلمية لعلم الاقتصاد بسبب تناقضها مع النظرة الكونية للإسلام، إلا أنهم لم يستطيعوا أن يوجدوا بديلا عنها، وعن المنهجية المادية، لذلك في طرق بحثهم وكتاباتهم في الاقتصاد الإسلامي انتقدوا القيم العلمية الغربية في الوقت الذي تبنوا المفاهيم المبنية عليها وهذا أدى الى عدم توافق منطقي في منهجية تنظيرهم للسلوك الاقتصادي الإسلامي لذلك فإن الورقة تدعو الى ثورة علمية في الاقتصاد مبنية على استبدال القيم العلمية المادية لعلم الاقتصاد بقيم علمية أخلاقية إسلامية، وهي دعوة نادى بها الكتاب الغربيون بعد المشكلات التي تسببت فيها الأزمات الاقتصادية والمالية والتي كان من أسبابها حسب دراساتهم افتقاد علم الاقتصاد الى القيم والتي هي جزء مؤثر في السلوك الاقتصادي للبشر.

١ - مقدمة

تعرف منهجية البحث العلمي (Methodology) بأنها الفلسفة التي يبني عليها البحث، والتي تبنى عليها الطرق التي سوف يتبعها الباحث لدراسة الظاهرة موضع البحث، وهي التي تضع المعايير لقبول الشواهد وتقرر الدور الذي يلعبه التعليل في التحقيق، والمنهجية كعلم تقرر الطرق العلمية وتطبيقاتها في الحقل المعين ومدى مناسبتها للتعليل الذي استخدم في التحقيق العلمي، وهي التي تقضي إلى تخليص

البحث من العوامل الشخصية وتجعل البحث موضوعيا ونتائجه قابلة للتنبؤ بها، حيث إن استخدام المنهجية نفسها تؤدي النتائج نفسها لو قام بها باحثون مختلفون، وتختلف المنهجية المتبعة بحسب المعايير المتبعة لقبول الشواهد، وتؤثر على اختيار طريقة البحث. وتشكل الفلسفة التي يبنى عليها البحث القاعدة للقيم والاعتقادات العلمية التي تبنى عليها معايير القبول للشواهد ودرجة ارتباط العلة بالمعلول، ويسبب تغير القيم العلمية إلى إحداث ثورات وطفرة علمية وتغيرات هيكلية في المعرفة موضع البحث.

٢- القيم والاعتقادات العلمية (Paradigms)

تشكل القناعات والقيم العلمية أساس المنهجية أو الفلسفة أو التصور الذي يبنى عليه العلم. ويمكن تعريف القناعات أو القيم أو الاعتقادات العلمية بأنها مجموعة الافتراضات، والنماذج، والقيم، والممارسات التي تشكل المنظار التي يشترك فيها المجتمع العلمي في حقل معين للنظر إلى الحقيقة^(١)، وفي حقل فلسفة العلوم تعرف بأنها المنهجية العامة المتبعة من قبل العلوم الطبيعية للتوصل إلى نتائجها^(٢)، وقد أعطى مؤرخ العلوم توماس كون (Thomas Kuhn, 1970) للقيم أو القناعات العلمية المعنى المستخدم حاليا (Paradigms) لتعني مجموعة الممارسات التي تميز حقل معين من المعرفة في زمن معين وفضل أن يطلق عليها (Exemplar) وربطها بالعلوم الطبيعية، وشرحها بأنها مجموعة الأسئلة التي تُسأل للحصول على إجابة في علم معين.

أ- المعتقدات العلمانية

يعرف الدين بأنه: مجموع الاعتقادات التي تتعلق بحالة وطبيعة والهدف من الكون^(٣)، كما يعرف بأنه: مجموعة اعتقادات وقيم وممارسات تبنى على تعليمات

(1) *Collins English Dictionary* (2003) Harper Collins Publishers.

(2) *Collins Discovery Encyclopedia* (2005) Harper Collins.

(3) *Wikipedia encyclopedia* (2012) Farlex, Inc.

من قائد روحي، أو يعرف بأنه: مبادئ وتفسيرات أو نشاطات تمارس بناء على إخلاص إرادي^(٤). كما تعرف العلمانية: بأنها ما هو دنيوي أو ما ليس له علاقة بالدين^(٥)، كما تعرف العلوم الاجتماعية العلمانية: بأنها العلوم التي ليس لها أصول دينية^(٦).

في بداية القرن الحادي والعشرين تزايد الاهتمام بدراسة الدين العلماني الذي يتجسد في الاعتقادات أو القناعات للعلوم المختلفة التي تصنف ضمن العقائد الدينية، وقد شكلت تلك العقائد منافسة للعقائد التقليدية في تأثيرها على معتقديها وعلى المجتمع الذي تطبق فيه^(٧)، ويعتقد نلسون (Nelson, 2001)^(٨)، أن العلوم الاجتماعية قد احتلت مكان القوى الدينية، وقد وجد روبرت بيلا (Robert Bella, 1981)^(٩) بأن العلوم الاجتماعية قد أخذت مكان العلوم الدينية في المجتمعات المعاصرة إذ أعطت تفسيرات وأجوبة للتساؤلات التي كانت تجيب عليها الأديان، مثل أي من المخلوقات نحن (أصل الخلق)، ولماذا وجدنا (لماذا خلقنا)، وما يجب عليه أن يكون سلوكنا (الصرط المستقيم) ولماذا يجب أن يكون كذلك (نتائج سلوكنا)، وما هو مصيرنا (تعاسة وشقاء أو رفاهية وسعادة)، وقد أعطيت للعلوم الاجتماعية مهمة بيان الصراط المستقيم للبشر، ولكن من منظور العلوم الدينية فإن هذا الأمر بيد الله سبحانه وتعالى.

(4) *The American Heritage Dictionary* (2009) 4th ed. Houghton Mifflin Company.

(5) *The American Heritage Dictionary* (2009) 4th ed. Houghton Mifflin Company.

(6) *Collins English Dictionary* (2003) Harper Collins Publishers.

(7) **Glover, W.** (1984) *Biblical Original of Modern Secular Culture: An Essay in Interpretation of Western History*, (Macon, Ga: Mercer University Press).

(8) **Nelson, R.** (2001) *Economic as Religion: from Samuelson to Chicago and Beyond*, The Pennsylvania State University Press, P. xxii.

(9) **Robert Bella** (1981) *The Power of Religion in Contemporary society*, quoted in Vidich, A. and **LYMAN, S.** (1985) *American Sociology: Worldly Rejection of religion and their Directions*, (New Haven: Yale University Press), p. 305.

من الاقتصاديين الذين اهتموا بالتأصيل للدين الاقتصادي، ماكلوسكي (١٩٨٥م)^(١٠)، فقد وجد أن القيم الضمنية التي يفترضها الاقتصاديون كانت أهم من نتائج أبحاثهم، لأنها تحدد ما يجب أن يكون عليه السلوك الاقتصادي الرشيد.

في الوقت الذي يدعي الاقتصاديون الموضوعية في علم الاقتصاد، نجد أن نظرياتهم تقوم على "غيبيات" تؤدي إلى رسائل قوية مثل تلك التي تقوم بها الأديان حتى يمكن القول بأن الاقتصاد يقوم بتقديم دين جديد، بكل مقومات الدين من أركان للإيمان وضوابط للسلوك القويم تؤدي إلى تحقيق أهداف الدين الاقتصادي من نجاح (تطور اقتصادي) وفلاح (الحفاظ على الكون).

ب- موقف الإسلام من القناعات أو القيم الدينية لعلم الاقتصاد التقليدي (The Economic Paradigms)

يعتبر جمهور الاقتصاديين أن علم الاقتصاد هو علم موضوعي يعتمد منهج البحث الاستنباطي الذي جاء به ديكارت (Descartes) ومنهج البحث التجريبي الذي جاء به فرنسيس بيكون (Francis Bacon) الذي يمجّد العقل ويشيد بسلطانه ويثق بالعلم ولا يثق إلا بالتجربة. فقد أسس كومت (Comte) المذهب الوضعي (Positivism) الذي لا يعتبر شيئاً حقيقياً واقعياً إلا الموضوع الوضعي الذي جاء نتيجة التجارب الحسية وأمكن اختباره بالحس، وبذلك يستبعد المذهب الأفكار الروحية والغيبية، وتكون الطبيعة هي المصدر الوحيد للمعلومات والمادة هي أصل الوجود وغايته وما ورائها هو وهم وخيال. ولتفسير الوجود الإنساني على أساس حسي عقلي وضع داروين (Darwin) نظريته في التطور حيث اعتبر الإنسان حيواناً مرقياً من "الأمميات" كما فسر فرويد (Freud) السلوك البشري على أساس الغريزة الجنسية. ففي رأيه أن الغريزة الجنسية هي الدافع الأصيل للسلوك الإنساني، وهذا يشمل الفرد والجماعة والأخلاق والدين والفن والفكر^(١١).

(10) McCloskey, Donal (1985) *The Rhetoric of Economics*, University of Wisconsin Press.

(١١) يوسف كمال (١٤٠٧هـ) الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة، دار الوفاء للطباعة

والنشر، ص ص: ٢١-١٨.

إن العلمانية أو المذهب الوضعي في نظرته إلى المعرفة أنكر على الناس مقدرتهم على معرفة الحقائق المطلقة، وبذلك تكون الحقائق الكلية في حدود ما يستطيع الإنسان أن يكتشفه بنفسه وبالتالي يكون الإنسان مقياس لكل شيء^(١٢).

إن الفلسفة العلمانية للعلم تهدم الأساس الذي قام عليه الفكر الإسلامي وهو مبدأ التوحيد والذي يقوم على الوحدانية فالله هو الإله الحق لا إله إلا هو، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَيْرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ ﴿٨٨﴾﴾ النمل: ٨٨ ، وأن الله هو الذي خلق الخلق وهداهم إلى النظام والسلوك الذي يحقق غاية وجودهم، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى ﴿٣﴾﴾ الأعلى: ٣، قَالَ تَعَالَى: ﴿قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ حَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى ﴿٥٠﴾﴾ طه: ٥٠.

إن الدين العلماني في مجال الاقتصاد بني على مجموعة اعتقادات شكلت أركان الإيمان للمذهب الاقتصادي الرأسمالي وهذه الاعتقادات هي:

١- الاعتقاد بوجود قوانين علمية محكمة تحكم الظواهر الاجتماعية والاعتقاد بأن الإنسان يستطيع بإمكاناته العقلية اكتشاف تلك القوانين والسيطرة على تلك الظواهر بدون مساعدة قوى خارجية أو غيبية، وهذا يعكس الاتجاه العلماني في المدرسة الكلاسيكية. إن هذا الاعتقاد يناقض ما توصلت إليه التطورات العلمية الحديثة، حيث إن نظرية الكوانتم والنظرية النسبية قد أسقطتا مبدأ الحتمية والميكانيكية والعلية واطراد الطبيعة وثبوت وبقين قوانينها، لأن هذه المبادئ استندت إلى مبررات كاذبة أو زائفة، وأثبتت مبدأ السببية الاحتمالية للظواهر الطبيعية حيث أن سلوكها قد يتأثر بعوامل عشوائية يمكن تفسيرها بقوانين ونظريات الاحتمالات^(١٣).

(١٢) نديم الحر (د.ت.) قصة الإيمان بين الفلسفة والعلم والإيمان، ص ٣٧، بيروت.

(١٣) يمى الطريف الخولي (١٤٢١هـ) فلسفة القرن العشرين، عالم ٢٦٤ المعرفة، الكويت،

أن الاعتقاد الذي يقوم عليه النظام الرأسمالي يناقض اعتقاد المسلم بأن الله سبحانه وتعالى هو الذي يحيط بكل شيء وإن مقدرة الإنسان على العلم والإحاطة قاصرة. قَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَى طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ الْأَمْرِ مِن شَيْءٍ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ يُخْفُونَ فِي أَنفُسِهِم مَّا لَا يُبْدُونَ لَكَ لَوْ كُنْتُمْ يُقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قَتَلْنَا هَهُنَا قُل لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ وَلِيَبْتَلِيَ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحَّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴿١٥٤﴾ ۞ آل عمران: ١٥٤ الآية، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُغْشَىٰ آلِ الْيَوْمِ الْيَوْمِ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ﴿٢٥٥﴾ ۞ البقرة: ٢٥٥، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾ ۞ الإسراء: ٨٥، قَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ ﴿٧﴾ ۞ غافر: ٧، ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ۗ﴾ ۞ الأعراف: ٥٤، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ ۗ﴾ ۞ البقرة: ٢٥٥، ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ ۞ الإسراء: ٨٥ ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ ۞ غافر: ٧.

٢- إن بعض الاقتصاديين تبنوا الموقف الواقعي أو الوضعي (Positive) أي يكون الاقتصاد علماً موضوعياً ودقيقاً بصورة مطابقة لأي علم من العلوم الطبيعية فيختص بما هو كائن فعلاً لا بما يجب أن يكون عليه السلوك الاقتصادي، وبالتالي لا يعتمد على المعايير والأحكام والمثل الشخصية والقيم الأخلاقية^(١٤). فهو (مستقل عن أي موقف أخلاقي معين أو أحكام معيارية)^(١٥)، ومحايد تماماً أمام الغايات^(١٦). بينما تشكل القيم الأخلاقية الإسلامية الدافع الأساسي لسلوك المسلم الاقتصادي.

٣- الاعتقاد بأن الحرية المطلقة حق طبيعي للأفراد ومصدرها الطبيعة، ولأنها خارج نطاق القانون والنظم الاجتماعية، لذلك لا يمكن إلغاؤها لأنها حق أصلي للفرد منذ الولادة، وقد تولد هذا الاعتقاد كردة فعل لنظام الإقطاع الذي كان سائداً في أوروبا واعتمد النشاط الاقتصادي فيه على نظام السخرة والذي حرم الأفراد من حقوقهم الأساسية.

إن الحرية حق أساسي في الإسلام، فالتكاليف لا تكون إلا لإنسان حر لديه الخيار في القيام بها، ويضمن الإسلام للإنسان حتى حرية الاعتقاد، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمَرْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انفصامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾^(١٧) البقرة: ٢٥٦، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهَا مِنْ سُرَادِقُهَا وَإِن يَسْتَغِيثُوا يُعَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا﴾^(١٨) الكهف: ٢٩، ولكن

(14) T.W. Hutchinson (1964) *Positive Economics and Policy Objectives*, George Allens Urmim Ltd., London, p. 28.

(15) Fridman, Milton (1953) *Essays in Positive Economics*, Chicago: The University of Chicago Press).

(16) Robbins, Lionle (1935) *Essay in the Nature and the Significance of Economic Science*, (London: Macmillan) 2nd ed., p. 240.

هذه الحرية يجب أن تكون مسؤولة، ويجب أن تمارس ضمن الضوابط التي تحقق الغاية من وجود الإنسان والهدف من خلقه، فالله لم يخلق الخلق عبثاً، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَعِينٍ﴾ (١١) ﴿الأنبياء: ١٦﴾، قَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ (١١١) ﴿آل عمران: ١٩١﴾، بل خلقهم لمهمة محددة وهي القيام بوظيفة الاستخلاف، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (٥٦) ﴿الذاريات: ٥٦﴾.

٤- الاعتقاد بأن الفرد هو الخلية الأساسية في المجتمع لذلك أخضع التحليل الاقتصادي للنزعة الفردية وأصبح الفرد في ذاته هو أساس المعرفة والمجتمع هو مجموع الأفراد، وقد عكس هذا الاتجاه عبارة ديكرارت المشهورة (أنا أفكر إذن أنا موجود). إن هذا الاعتقاد لا يتفق مع التصور الإسلامي الذي وازن بين حق الفرد وحق المجتمع وأوجب حقاً للمجتمع على الفرد، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَيْسَتَعْفِيفُ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يَغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا تَحَصَّنَا لِنَبْتِغُوا مَا لِيَ اللَّهُ الَّذِي ءَاتَيْنَاكُمْ وَلَا تَكْرَهُوا فَنَيْبِيَكُمْ عَلَىٰ إِلْغَاءِ إِنْ أَرَدْنَا تَحَصَّنَا لِنَبْتِغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يُكْرِهُهُنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (٣٣) ﴿النور: ٣٣﴾، قَالَ تَعَالَى: ﴿ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَحْلِفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ (٧) ﴿الحديد: ٧﴾، قَالَ تَعَالَى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (١٠٣) ﴿التوبة: ١٠٣﴾.

٥- الاعتقاد بأن المعيار الذي يقود الشخص في سلوكه هو معيار منفعة الخاصة، وهو الذي يقود الحياة الاقتصادية تفكيراً وتطبيقاً، وأن المنفعة الخاصة سوف تؤدي إلى تحقيق مصلحة المجتمع وأن السعادة الفردية تؤدي إلى السعادة

الإجمالية الاجتماعية. ويتحقق بذلك المبدأ المعياري للمنفعة: السعادة الأعظم للفرد هي السعادة الأعظم للمجتمع^(١٧). وأن مجموع الرفاهيات الجزئية تحقق الرفاهية الكلية للمجتمع وأن المصلحة الخاصة هي نظام القانون الطبيعي الذي يطبق عن طريق الحرية المطلقة للفرد وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية^(١٨).

إن هذا الاعتقاد لا يتفق مع الفكر الإسلامي، إن الإسلام أقر سعي الإنسان لتحقيق مصلحته ومنفعته وهي غريزة أوجدها الله لتدفع الإنسان للعمل والكسب، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ۗ﴾ العاديات: ٨، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَتَحِبُّونَ أَمْوَالَ حُبًّا جَمًّا ۗ﴾ الفجر: ٢٠، ولكن تحقيق مصلحته الذاتية بدافع حب المال الشديد والحض على الاستكثار منه لا يؤدي إلى مصلحة المجتمع بل يؤدي إلى الطغيان والإضرار بالمجتمع، قَالَ تَعَالَى: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَإِتْمَانٌ ۗ﴾ العلق: ٦-٧، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَكِنْ نُنزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَاءُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ ۗ﴾ الشورى: ٢٧، ولحماية المجتمع من أضرار طغيان حافز تحقيق المنفعة الخاصة، قيد الإسلام حرية الفرد وأوجب حقاً للمجتمع في الأموال الخاصة.

٦- عدم تعارض المصلحة الخاصة والمصلحة العامة وذلك للاعتقاد بوجود يد خفية تعمل على إصلاح أية اختلالات تحدث إذا تعارضت المصلحة الخاصة مع المصلحة العامة^(١٩). إن الفكر الإسلامي لا يقر هذا المبدأ، ففي النظام الاقتصادي الإسلامي تلعب الدولة دوراً رئيساً في توازن مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع وفي حماية مصلحة المجتمع من طغيان مصلحة الفرد بوضع التنظيمات اللازمة لضبط

(17) S. Chumpeter, J. *History of Economic Thought* Faber and Faber Ltd., pp: 130-131.

(١٨) رفعت العوضي، تاريخ الفكر الاقتصادي، رؤية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الاقتصاد

الإسلامي والفكر الاقتصادي المعاصر، ١٩٨٢م، ص ص: ١٤٨-١٩٦.

(١٩) رجب عزمي (١٩٨٢م) الاقتصاد السياسي، دار العلم للملايين، ص ص: ٤٦-٦٨.

المعاملات ومراقبة الإلزام بها عن طريق نظام الحسبة كما تلعب دوراً رئيساً في تحقيق العدالة الاجتماعية والتي تعتبر من وظائفها الرئيسية.

٣- أسباب الثورة العلمية لعلم الاقتصاد والقيم العلمية الإسلامية

يعتقد كون (Kuhn) أنه إذا حدث فشل أو إخفاق في النظرية العلمية، فإنه يتم تجاهله، أو إيجاد تفسير له، ولكن حينما تزداد وتتراكم الاخفاقات بشكل أكبر، ويكثر الفشل بطريقة مزعجة، فإنها تشكل مشكلة خطيرة لمصفوفة ضوابط ذلك العلم، وتنشأ ما أسماه كون (أزمة العلم)^(٢٠).

وكرر فعل للأزمة يتم إعادة النظر في أسس ونظريات هذا العلم وهذا يؤدي إلى إزاحة قيم ومعتقدات هذا العلم أو على الأقل تلك التي كانت السبب في إخفاق نظريات هذا العلم وإيجاد تفسير أو حلول مثلى للمشكلات القائمة في هذا العلم وبهذه المراجعة للعلم تحدث الثورة العلمية في هذا الحقل، والثورة العلمية تحدث نتيجة للمنافسة بين الأفكار المختلفة والخلافات الرشيده حول المنافع والفوائد من تلك البدائل، ولكن كون (Kuhn) ذكر أنه قد تكون هناك عوامل غير علمية سبباً في الثورة العلمية مثل شخصية وجنسية رواد ذلك العلم^(٢١).

أ- الربيع الاخلاقي لعلم الاقتصاد

شهد القرن الحادي والعشرون تحولاً في القيم والفكر الرأسمالي تمثل في التأكيد على الجانب الأخلاقي في السلوك الاقتصادي، فيعتقد بولنتسكي وشيابلو (Boltanski & Shiapello, 2005)^(٢٢) أن الرأسمالية واجهت خلال الستينات والسبعينات أزمت مست شرعيتها، وكان من نتائجها التشكيك في النظام الأخلاقي للمجتمع الرأسمالي ونتيجة

(20) **Thomas Kuhn** (1962/1970, 1962/1970a, *The Structure of Scientific Revolutions*, Chicago: University of Chicago Press (1970, 2nd edition, with postscript): 66-76.

(21) **Thomas Kuhn** (1962/1970, 1962/1970a, *The Structure of Scientific Revolutions*, Chicago: University of Chicago Press (1970, 2nd edition, with postscript): 152-3.

(22) **Boltanski, L. and Chiapello, E.** (2005) *The New Spirit of Capitalism*, London, UK.

لنتلك الأزمات فإن الروح الرأسمالية المطبوعة بقيم العمل التقليدية: الإنتاج الكبير، البيروقراطية الإدارية، التخطيط طويل المدى. قد تم تجديدها واستبدالها بروح أخرى متشعبة بقيم جديدة مثل: الحريات، الرغبات الفردية، المساواة.

كما توصل بري وبوم^(٢٣) (Brei & Böhm, 2008) إلى أن "هناك افتقاراً في قلب الرأسمالية، افتقاراً إلى القيم وإلى نظام أخلاقي ومعياري من شأنه أن يضيء الشرعية على التراكم الرأسمالي بعيداً عن الشكليات التقنية للطلب والعرض وتوليد الأرباح، ولذلك فالرأسمالية بحاجة كأي نظام اجتماعي واقتصادي إلى هذه الشرعية من أجل إعادة تجديد ذاتها في مواجهة حدود الزمان والمكان"، وفي رأيهما فإن الستينات شهدت تحولاً حاسماً في الطريقة التي تضيء بها الرأسمالية الشرعية الأخلاقية على نفسها، حينما تكيفت الرأسمالية مع الظروف المتغيرة التي شهدتها.

كما نمت في هذه الفترة جمعيات الدفاع عن حقوق المستهلكين ومنظمات حماية البيئة والتي تعتقد "أن موارد المجتمع يتم استنزافها، وأن البيئة التي يحيا فيها الإنسان يجري العبث بتوازنها، وحتى السلوك الاستهلاكي أصبح أكثر إغراقاً في المادية والفردية، دون اهتمام بعواقب ذلك على المجتمع" (Saji & Mukundadas, 2007, p. 507)^(٢٤).

إن أزمة الرهن العقاري أدت كما يعتقد (Martine et Loubat, 2010)^(٢٥) إلى موجات جديدة من المتطلبات الأخلاقية، فضحاياها هم من الفئات التي تضررت حديثاً من التجاوزات الأخلاقية للشركات والمؤسسات، وأن الخروج من الأزمة يجب أن يحمل أبعداً أخلاقية جديدة"، وكذلك أنحى (Varey, 2011)^(٢٦) في أسباب

-
- (23) **Brei and Böhm** (2008) *Lacking Capitalism: Desiring Marketing in Times of Capitalist crisis*, Working Paper No. WP 08/12, Essex Business School, : 1-16.
- (24) **Saji and Mukundadas** (2007) *Corporate Societal Marketing and the Process of Building Corporate Brand Equity: The Case of Malayala Manorama*, International Marketing Conference on Marketing & Society, 8-10 April, IIMK, : 507-511.
- (25) **Martine Bechtold et Jean-René Loubat** (2010) *L'éthique en temps de crise*, *Revue Française du Marketing* - Mars- N° 226 - 1/5 نقلا من بلحاج 2010
- (26) **Varey Richard** (2011) *A Sustainable Society Logic for Marketing*, *Social Business*, 1(1): 69-83.

الأزمة باللائمة على النظام الغربي الذي يقوم على سيادة المنفعة الفردية ودافع الربح المادي الخالص، ذلك أن النظام الرأسمالي يسعى إلى توسيع النزعة الاستهلاكية والإنتاجية غير المستدامة وهذا سوف يؤدي إلى انهياره، وأن هناك حاجة ضرورية إلى نظام جديد يقوم على أساس واحد وهو مفهوم "تسويق الرفاه الاجتماعي"، حيث يكون دور التسويق هو تعزيز الاستدامة وليس زيادة النمو، وتوفير الحاجات وليس مجرد البيع، وبالنهاية فإنه يدعو إلى إعادة صياغة دور التسويق في المجتمع.

يعتقد (Kotler, 2010)^(٢٧) أن الأزمة العالمية التي شهدناها خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩م خلقت حالة من عدم الاستقرار ومن الشك في الأسس التي يقوم عليها الاقتصاد الغربي، وأن ما حدث كان بسبب انتفاء التعاملات الإنسانية في سوق المال، حيث تركت دون قيم ومبادئ أخلاقية تحكم التعامل.. ويعتقد.. إن البشر في هذا العصر يبحثون على نحو متزايد عما يلبي رغباتهم العميقة في العدالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية... إنهم يتطلعون إلى الوفاء ليس فقط بحاجاتهم المادية والعاطفية ولكن أيضا بحاجاتهم الروحية من خلال المنتجات والخدمات التي يختارونها" (Kotler, et. al., 2010).

وفي الواقع فإنه لا يوجد معتقد ديني منفصل تماما عن واقع الأنشطة اليومية للبشر، السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية، فالعلاقة بين الروحانية والحياة الاقتصادية لا يمكن تجاوزها.. إن الروحانية والدين جزء لا يتجزأ من الأنشطة الاقتصادية" (Kale 2004, p.97)^(٢٨)، وكذلك فإن أثر التدين على السلوكيات التسويقية هو أثر واقعي، ذلك أن العديد من الناس يستمدون الأحكام الصادرة عن صواب أو خطأ أعمالهم من مصادر دينية وبيّنون فلسفتهم الأخلاقية الشخصية.

(27) **Kotler, Kartajaya and Setiawan** (2010) *Marketing 3: From Products to Customers to the Human Spirit*, Hoboken, New Jersey, p. 04.

(28) **S.H. Kale** (2004) "Spirituality, Religion and Globalization", *Journal of Macromarketing*, 24(2): 92-107.

٤ - معايير تشخيص منهجيات علم الاقتصاد الإسلامي

إذا كانت منهجية البحث هي الفلسفة التي تنطلق منها القناعات والقيم العلمية لذلك الحقل العلمي (Paradigms)، فإنه يجب على هذه القناعات أن تكون جزءاً لا يتجزأ من القناعات والقيم والتصورات التي ينطلق منها الباحث، وهي جزء من نظرته الكونية (worldview) وهذه القيم تعرف بالدين.

وهذا يعني أنه يجب على الدين أن يغير سلوك الإنسان لينتفح مع الأهداف والقيم التي يناهز بها، لذلك فإن المنهجيات التي اتبعت في الكتابة في حقل الاقتصاد الإسلامي يجب أن تكون جزءاً من الفلسفة أو التصورات الكلية الإسلامية ويجب على المعتقدات العلمية لعلم الاقتصاد الإسلامي (Islamic paradigms) أن تكون جزءاً من العقيدة الإسلامية ويجب أن لا تعارض أهدافها الكلية ولا مكوناتها العقدية أو ضوابطها للسلوك البشري عامة وللسلوك الاقتصادي للوحدات الاقتصادية النظرة الكونية الإسلامية. وسوف يتم تشخيص منهجيات الكتابة في الاقتصاد الإسلامي بناء على موقف الكتاب من مخالافات منهجية علم الاقتصاد التقليدي للفلسفة أو المعتقدات الإسلامية وعلى البدائل أو القيم العلمية البديلة المقترحة والتي يمكن أن تكون أساساً لعلم الاقتصاد الإسلامي وطرق البحث فيه.

٥ - منهجية علم الاقتصاد الإسلامي

نظراً لاختلاف المنهجيات المتبعة في الكتابة عن الاقتصاد الإسلامي، لذلك يمكن تصنيف المنهجيات المتبعة في دراسة علم الاقتصاد الإسلامي إلى نوعين؛ النوع الأول هي المنهجية الاقتصادية والنوع الثاني هي المنهجية الفقهية، وكلتا المنهجيتين تختلف عن منهجية علم الاقتصاد الوضعي.

أ- النوع الأول: المنهجية الاقتصادية

يعتقد من يتبعون المنهجية الاقتصادية في دراسة علم الاقتصاد الإسلامي أن علم الاقتصاد الإسلامي مثله مثل علم الاقتصاد التقليدي في موضوعه وتعريفه ومنهج دراسته، فهو يدرس الموارد الاقتصادية النادرة وغير الكافية لتلبية جميع مطالب الأفراد في المجتمع وسلوك الوحدات الاقتصادية، وهو يهدف إلى تحقيق تلك المطالب وتحقيق الرفاه البشري، وبناء على معنى الرفاه الذي يتبناه المجتمع يتحدد الغرض والوسائل والأدوات والمنهجية لدراسة السلوك الاقتصادي (موضوع علم الاقتصاد)، وعلم الاقتصاد الإسلامي يتبنى معنى الرفاه الذي يشمل الرفاه المادي والمعنوي، بذلك يكون هدف الاقتصاد الإسلامي تحقيق الرفاه المادي وتحقيق الأخوة الإنسانية والعدالة الاجتماعية وحرمة الحياة والخصوصية، ويكون موضوع علم الاقتصاد الإسلامي المتغيرات الاقتصادية والتي يتأثر سلوكها بالقيم الإسلامية والعوامل الأخلاقية والنفسية والاجتماعية والسياسية والديموغرافية والتاريخية التي تؤخذ في الاعتبار في وضع السياسات الاقتصادية والتي تحقق الرفاه المادي والمعنوي. ويعتقدون أن الطريقة الوضعية لدراسة علم الاقتصاد والمبنية على المادية البحتة وعلى استبعاد القيم الأخلاقية نشأت بأسباب خاصة بالمجتمعات الأوروبية وليست لأسباب لها علاقة بعلمية علم الاقتصاد، لذلك هم يؤيدون انتقادات الكتاب الغربيين الموجهة إلى الطريقة الوضعية لدراسة الاقتصاد والتي وصفت بأنها غير واقعية بسبب عدم إمكانية فصل القيم عن السلوك الاقتصادي وينادون بتعدد المنهجيات المتبعة في دراسة علم الاقتصاد وعدم فصل النظام والمذهب الاقتصادي عن السلوك الاقتصادي الذي هو موضوع علم الاقتصاد فيكون تحقيق الأهداف الإنسانية أحد أغراض علم الاقتصاد، ولا يكون هدف المنهجية مجرد التوصيف والتحليل والتنبؤ فقط بل يكون أيضا مقارنة ما هو كائن بما يجب أن يكون، وتحليل أسباب الفجوة بينهما، وتوصيف السياسات والوسائل لردم الفجوة، وعندئذ سوف تكون

الأحكام القيمية جزء من علم الاقتصاد. ومن الكتاب الممثلين للمنهجية الاقتصادية، محمد عمر شابرا، محمد أنس الزرقا، عبدالرحيم عبدالحميد الساعاتي، عبدالرحمن يسري، فهيم خان وفي التالي سوف تتم مراجعة كتاباتهم في المنهجية على ضوء موقفهم من القيم والاعتقادات العلمية لعلم الاقتصاد التقليدي والبدائل المطروحة للمعتقدات العلمية لعلم الاقتصاد الإسلامي:

١- ما هو موقف الاقتصاديين الإسلاميين من الاعتقاد بأن علم الاقتصاد هو علم واقعي أو وضعي (Positive) أي يكون الاقتصاد علماً موضوعياً ودقيقاً بصورة مطابقة لأي علم من العلوم الطبيعية فيختص بما هو كائن فعلاً لا بما يجب أن يكون عليه السلوك الاقتصادي، وبالتالي لا يعتمد على المعايير والأحكام والمثل الشخصية والقيم الأخلاقية^(٢٩). فهو (مستقل عن أي موقف أخلاقي معين أو أحكام معيارية)^(٣٠)، و(محايد تماماً أمام الغايات)^(٣١)؟

إن الاقتصاد الإسلامي وبحكم تسميته يجب أن يكون علماً موضوعياً ولكن يتضمن أحكاماً قيمية، باستثناء من ينكر وجود علم الاقتصاد الإسلامي ومنهم باقر الصدر الذي يصرح "بأن الاقتصاد الإسلامي ليس علماً"^(٣٢) ويقع في هذه الفئة كل من اعتبر أن موضوع الاقتصاد الإسلامي هو المذهب والنظام الاقتصادي الإسلامي.

ففي رأي باقر الصدر "علم الاقتصاد الإسلامي لا يمكن أن يولد ولادة حقيقية إلا إذا وجد هذا الاقتصاد في كيان المجتمع بجذوره ومعالمه وتفاصيله ودرست

(29) T.W. Hutchinson (1964) *Positive Economics and Policy Objectives*, George Allens Urmim Ltd., London, p. 28.

(30) Fridman, Milton (1953) *Essays in Positive Economics*, Chicago: The University of Chicago Press).

(31) Robbins, Lionel (1935) *Essay in the Nature and the Significance of Economic Science*, (London: Macmillan) 2nd ed., p. 240.

(٣٢) باقر الصدر، *اقتصادنا*، مرجع سابق، ص: ٣١١-٣١٥.

الأحداث والتجارب الاقتصادية التي يمر بها دراسة منظمة" وكذلك أبو بكر الصديق متولي يبرر عدم وجود اقتصاد إسلامي "بأن الاقتصاد الإسلامي كعلم يبحث في الظواهر ويبحث عن أسباب وطرق علاجها وهذه أمور لا توجد إلا إذا وجد مجتمع مسلم يخضع نشاطه لهذه القواعد وهذه القواعد العامة لم تعمل البيئة في مجتمع ما من المجتمعات المسلمة الحالية"^(٣٣). كما أن رفعت محبوب يبرر عدم وجود علم اقتصاد إسلامي بحيادية الظاهرة الاقتصادية والتي تشكل أساس علم الاقتصاد إذ لا يمكن أن يكون علم اقتصاد عند المسلمين أو عند المسيحيين^(٣٤). فالاقتصاد الإسلامي عند بعض الكتاب مجموعة من القيم تشكل النظام الاقتصادي الإسلامي، الدكتور محمد رواس قلعه جي يصور خصائص الاقتصاد الإسلامي بأنه: نظام رباني، جزء من الإسلام الشامل، اقتصاد عقدي، فيه طابع تعبدية، مرتبط بالأخلاق، مرن، موضوعي، واقعي، ذو هدف سامي، اقتصاد بناء، متوازن، المال فيه لله، استخدام المال فيه مرشد^(٣٥). هنا الاقتصاد الإسلامي هو المذهب والنظام الاقتصادي الإسلامي. أما محمد شوقي الفنجري فيرى أن الاقتصاد الإسلامي يتكون من شقين الأول: ثابت وهو عبارة عن مجموعة المبادئ أو الأصول أو السياسة الاقتصادية التي جاءت بها نصوص القرآن والسنة وجزء متغير وهو الأساليب والخطط العملية لإحالة أصول الإسلام وسياسته الاقتصادية إلى واقع مادي^(٣٦). أي أن الاقتصاد الإسلامي عند هؤلاء ليس علماً بل هو مذهب ونظام وسياسة، أما

(٣٣) أبو بكر الصديق متولي، مفهوم دور النقود في الاقتصاد الإسلامي، الشرق الأوسط ١٩٨٧/٦/٢٣م، ندوة الجمعية المصرية للاقتصاد الإسلامي.

(٣٤) رفعت محبوب (١٩٧٨م) دراسات اقتصادية إسلامية، معهد الدراسات الإسلامية، ص ٣.

(٣٥) محمد رواس قلعه جي (١٩٩١م) مباحث في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، ص ص: ٥٥-٦٢.

(٣٦) محمد شوقي الفنجري (١٩٨٠م) المذهب الاقتصادي في الإسلام، الاقتصاد الإسلامي:

بحوث مختارة من المؤتمر الأول للاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز،

الأستاذ مناع خليل القطان، فيعتقد أن الاقتصاد الإسلامي ينبثق من العقيدة الإسلامية ويرتكز على الملكية الأصلية، والملكية العارضة، الاستخلاف، وميراث الصالحين. أي أن الاقتصاد الإسلامي هو المذهب الاقتصادي الإسلامي^(٣٧). أما عبدالله الطريقي فيعرف الاقتصاد الإسلامي بأنه العلم بأحكام الشريعة العملية وعن أدواتها التفصيلية فيما يتعلق بتنظيم كسب المال وإنفاقه وأوجه تنميته^(٣٨). هنا الاقتصاد الإسلامي هو المذهب المشتق من علم الفقه. أما محمد عبدالله العربي فيعرف علم الاقتصاد الإسلامي بمجموعة الأصول العامة التي نستخرجها من القرآن والسنة لبناء الاقتصاد الذي يقام على أساس تلك الأصول حسب بيئة عصره". وكذلك أحمد الفيل فيعرفه بأنه "العلم الذي تتناول مباحثه البنين الاقتصادي جميعه طبقاً لمنهج الشريعة الإسلامية"^(٣٩). هنا الاقتصاد الإسلامي هو النظام الاقتصادي الإسلامي. أما حسن الزمان فيعرف الاقتصاد الإسلامي بأنه "معرفة وتطبيق الأحكام والقواعد الشرعية التي تمنع الظلم في الحصول على الموارد المادية واستهلاكها بغية تحقيق رضا الناس وتمكينهم من القيام بواجباتهم تجاه الله وتجاه المجتمع"^(٤٠) وهنا أيضاً يركز على النظام وهناك مجموعة أخرى من الكتاب اعتبرت أن موضوع الاقتصاد الإسلامي هو علم الاقتصاد المتأثر بالمذهب الاقتصادي الإسلامي. ومن هؤلاء منذر قحف الذي يذكر أن موضوع علم الاقتصاد الإسلامي يضم الجانب الفلسفي وهو المذهب وجانب المبادئ والقواعد العامة التي تحدد الشكل العام والإطار الخارجي للفاعلية الاقتصادية وهو النظام وجانب التحليل الاقتصادي الذي

(٣٧) مناع خليل قطان (١٩٨٠م) مفهوم ومنهاج الاقتصاد الإسلامي، الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، ص ص: ١٣٢-١٣٦.

(٣٨) عبدالله عبدالمحسن الطريقي (١٤١٠هـ) الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الحرمين، ص ١٨.

(٣٩) محمد الجنيدل (١٩٨٥م) مناهج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي، شركة العبيكان، ص ٣٠.

(40) S.M. Hasanuzzaman (1984) Definition of Islamic Economics, *Journal of Research in Islamic Economics*, , pp: 51-53.

يكشف عن كيفية تشكل الاستهلاك الادخار والاستثمار^(٤١). أما عبدالرحمن يسري يعرف علم الاقتصاد الإسلامي بأنه العلم الذي يبحث في كيفية تنظيم النشاط الاقتصادي للأمة الإسلامية أفرادًا وجماعة بما يؤدي إلى اكتساب الدخول الحلال حاليًا أو مستقبلاً وإنفاقها بما يرضي الله^(٤٢). نجاح أبو الفتوح ويعرف علم الاقتصاد الإسلامي بأنه: دراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية في إطارها الإسلامي بغية التوصل إلى القوانين التي تحكم عمل هذه الظاهرة^(٤٣) أما محمد عمر شابرا فيعرف علم الاقتصاد الإسلامي بأنه: ذلك الفرع من المعرفة الذي يساعد على تحقيق رفاهية الإنسان من خلال تخصيص وتوزيع الموارد النادرة بما ينسجم مع التعليمات الإسلامية وبدون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى تكييل حرية الفرد أو خلق اختلالات مستمرة في الاقتصاد الكلي والجزئي^(٤٤).

أما يوسف الزامل وبوعلام بن جيلالي يعرفا علم الاقتصاد الإسلامي بأنه "دراسة تحليلية لسلوك الفرد في المجتمع الإسلامي والمتعلق باستعمال الموارد النادرة وتوزيعها واستعمالها في إنتاج السلع والخدمات في إطار سعي المجتمع نحو تحقيق عبودية الله ومرضاته"^(٤٥). أما محمد أنس الزرقا فيؤكد "أن علم الاقتصاد الإسلامي يشمل النظام الاقتصادي والتحليل الاقتصادي"^(٤٦).

(٤١) منذر قحف (١٩٧٠م) الاقتصاد الإسلامي، دار القلم، ص ٢٠.

(٤٢) عبدالرحمن يسري (١٩٨٨م) دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي، دار الجامعات المصرية، ص ص: ٣٠-٣١.

(٤٣) نجاح أبو الفتوح (٢٠٠١م) منخل إلى الاقتصاد الإسلامي، كلية البنات، جامعة الأزهر، ص ١٥.

(٤٤) محمد عمر شابرا (١٤٢٠هـ) ما هو الاقتصاد الإسلامي، معهد البحوث والتدريب، ص ٤٠.

(٤٥) يوسف الزامل، وبوعلام بن جيلالي (١٤١٧هـ) النظرية الاقتصادية الإسلامية، دار عالم الكتب.

(٤٦) محمد أنس الزرقا (١٩٨٦م) بعض المشكلات البحثية في نظرية الاقتصاد الإسلامي، في مشكلات البحث في الاقتصاد الإسلامي، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت، ص ٧٣.

٢- ما موقف كتاب المنهجية الاقتصادية لعلم الاقتصاد الإسلامي من الاعتقاد بوجود قوانين علمية محكمة تحكم الظواهر الاجتماعية والاعتقاد بأن الإنسان يستطيع بإمكاناته العقلية اكتشاف تلك القوانين والسيطرة على تلك الظواهر بدون مساعدة قوى خارجية أو غيبية؟

يعتقد محمد عمر شابرا (١٤٢٦هـ) بوجود عشوائية في سلوك الظاهرة الاقتصادية فعلى الرغم من الربط بين العلة والمعلول والذي يمكن من التفسير والتنبؤ للظاهرة موضع الدراسة، لكن ليس كل الظواهر الاجتماعية والاقتصادية قابلة للتفسير بسبب محدودية مقدرة التفكير البشري فهي ليست قادرة على تفسير كل شيء أو التنبؤ بكل شيء أو دائما تكون التنبؤات صحيحة، فالنظريات الاقتصادية في الاقتصاد التقليدي ليس قطعية وليست دائما صحيحة وكذلك النظريات في الاقتصاد الإسلامي التي تأتي غالبا ليس من النصوص القرآنية القطعية الدلالة، وإنما من الاجتهادات الفقهية والفكر الإسلامي وهو جهد بشري يحتمل الخطأ.

أما فهيم خان (٢٠١٣) ^(٤٧) يعتقد أن القوانين المحكمة يمكن أن توجد فقط في الظواهر الطبيعية حيث يمكن مشاهدتها واختبارها ولكن هذا لا ينطبق على القوانين الأخلاقية حيث لا يمكن ضبطها ولا يمكن مشاهدة سلوك هذه القوانين لأنها غير مرئية أو نتائج المسببات تكون متأخرة لذلك لا يمكن أن تكون قوانين محكمة وهذا ينطبق على السلوك الاقتصادي الذي يتأثر بالقيم التي تعتقد فيها المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.

أما عبدالرحيم الساعاتي (١٤٣٢هـ) فيعتقد إن الاعتقاد بوجود نظام طبيعي حتمي يخضع له الكون لا وجود لخروق له يقوم على مبدئين هما العلية وانتظام السببية أدى إلى تجاهل العلم بما في ذلك علم الاقتصاد، الأخلاق والدين وكل تأثير

(47) M. Fahim Khan (2013) *Theorizing Islamic Economics*, Search for our framework for Islamic Economic Analysis, IEI.

للإيمان بالغيب على السلوك الاقتصادي مثل الإيمان بالبعث والجنة والنار والحساب والجزاء والقضاء والقدر وأصل الإنسان ومصيره والغاية من خلقه، وهذا يعتبر قصور معرفي وذلك لمحدودية العقل ومحدودية الحواس التي يعتمد عليها في الإدراك والشعور، وهذا أدى إلى محدودية المعرفة التي يمكن للعقل أن يحيط بها.

إن نظرية المعرفة العلمية وفي تطورها في القرن العشرين تبرأت من الاعتقاد بوجود نظام كوني حتمي يقوم على مبدأ السببية حينما أثبتت أن المصادفة والاحتمال تفسيران لصميم طبيعة الظاهرة الفيزيائية، وأصبحت العلاقات ليست علاقات ميكانيكية محكومة بقوانين حتمية، وهذا أدى إلى اتباع منهج أسلوب المحاولة والخطأ للتعلم والتعرف على البيئة المحيطة بالكائن الحي، وقد تطور هذا الأسلوب ليصبح المنهج العلمي التجريبي الحديث وهو على وجه التحديد: منهج الحدوث الافتراضية الجريئة عن الظاهرة، والاختبارات العلمية الحاذقة لتكذيبها، ويعتقد الكاتب إن المنهج العلمي التجريبي الحديث يتيح للاقتصاديين المسلمين التأسيس لعلم السلوك الاقتصادي للمسلمين الذين يؤمنون بالنهج القرآني ويعيشونه ويؤثر في سلوكهم الاقتصادي بتصوراته، إن مصادر المعرفة الإسلامية هي عالم الغيب والشهادة، والمصدر الوحيد لعالم الغيب هو الوحي المعصوم كتاباً وسنة، المنزل على النبي محمد (ﷺ) والذي ثبت ثبوتاً قطعياً بصدقه.

٣- ما موقف الكتاب المسلمين في المنهجية من الاعتقاد بأن الحرية المطلقة حق طبيعي للأفراد ومصدرها الطبيعة، ولأنها خارج نطاق القانون والنظم الاجتماعية، لذلك لا يمكن إلغاؤها لأنها حق أصلي للفرد منذ الولادة؟

يعتقد محمد عمر شابرا (١٤٢٠هـ)^(٤٨) أن الرؤية الكلية للمجتمع تحدد المنهجية المتبعة في دراسة الاقتصاد، ذلك أن مفهوم الرفاه الذي يتبناه المجتمع يكون جزءاً

(٤٨) محمد عمر شابرا (١٤٢٦هـ) مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي، دار الفكر، دمشق، ص ص: ١٧٤-١٨٦.

من الرؤية الكلية التي يؤمن بها المجتمع والتي يجب أن تجيب على الأسئلة. كيف وجد الكون، ما معنى وهدف الحياة الانسانية، ماهي حقوق وواجبات الفرد تجاه الآخر وتجاه المجتمع، من يحدد هذه الواجبات والحقوق؟

وحيث إن إجابة النظام الرأسمالي على هذه الأسئلة، أن الكون وجد وحده، وأن البشر ليسوا مسؤولين أمام أحد، فتكون الحرية المطلقة هي أساس سلوكهم، وهدفهم هو تحقيق مصلحتهم الشخصية من خلال تعظيم الثروة والاستهلاك ومقياس الرفاهية يكون في مدي اللذة المتحققة من الاستهلاك والتملك. ولكن في النظام الإسلامي، جميع الخلق من خلق الباربي وهم مسؤولون أمامه والموارد التي تحت تصرفهم هي أمانة وهم مستخلفون فيها، وهم مترابطون برباط الأخوة، وعليه فليس لديهم الحرية المطلقة في استخدام الموارد، وملكيتهم مقيدة، ويجب أن يعمل الجميع في تحقيق الرفاه للجميع.

أما عبدالرحيم الساعاتي (١٤٣٢هـ)^(٤٩)، فيعتقد أن بناء النظريات الاقتصادية والتي تشكل في مجموعها علم الاقتصاد، يعتمد على مسلمات وقناعات مسبقة (Paradigm)، مبنية على مجموعة من الأحكام قيمية والتي تشكل نسقا فكريا وموقفا متكاملًا من الحياة وهو المذهب الاقتصادي الرأسمالي، وتأتي هذه القناعات والأحكام القيمية من خارج الظاهرة الاقتصادية موضع الدراسة ولكنها تؤثر في نتائج هذه الظاهرة، فالحرية الاقتصادية وحرية سلوك الوحدات الاقتصادية مصدرها المذهب الرأسمالي وهي من المسلمات في بحث السلوك الاقتصادي الرأسمالي وتكون أساسًا لقياس السلوك الرشيد وهي تقم على الظاهرة إقحامًا، وتكون مصدرًا تحيز نتائج دراسة الظاهرة، ويلاحظ في هذه المسلمات، أنها تعتبر من قبل الباحثين في الاقتصاد الرأسمالي، من المسلمات التي هي صحيحة بالضرورة ولا

(٤٩) عبدالرحيم الساعاتي (١٤٣٢هـ) منهجية الاقتصاد الإسلامي (القرآني) الحديث ومعالمه، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، م٢٤، ع١٠، ص: ٥٧-٩٢.

تقبل النقاش، مع أنها معتقدات شخصية وليس لها علاقة بالعلم ويتم قبولها دون إخضاعها للاختبار والتمحيص، وهي اعتقادات لا يمكن أن تثبت صحتها أو خطأها، وتأثيرها حاسم على نتائج البحث للظاهرة موضع الدراسة.

٤- ما هو رأي الكتاب المسلمين في الاعتقاد بأن الفرد هو الخلية الأساسية في المجتمع حيث يكون التحليل الاقتصادي هو للنزعة الفردية وأصبح الفرد في ذاته هو أساس المعرفة الاقتصادية والمجتمع هو مجموع الأفراد؟، والاعتقاد بأن المعيار الذي يقود الشخص في سلوكه هو معيار منفعته الخاصة، والتي تقود الحياة الاقتصادية تفكيراً وتطبيقاً؟، وأن المنفعة الخاصة سوف تؤدي إلى تحقيق مصلحة المجتمع وأن السعادة الفردية تؤدي إلى السعادة الإجمالية الاجتماعية؟، وعدم تعارض المصلحة الخاصة والمصلحة العامة والاعتقاد بوجود يد خفية تعمل على إصلاح أية اختلالات تحدث إذا تعارضت المصلحة الخاصة مع المصلحة العامة؟.

يعتقد محمد عمر شابرا (١٤٢٠هـ)^(٥٠)، أن الانسان جُبِل على السعي لتحقيق مصلحته الشخصية، ولا يتوقع للمسلم العاقل بالعمل خلافاً لمصلحته الشخصية، وهذا ليس سيئاً لأنه يؤدي إلى تحقيق الكفاءة والتنمية، ولكن التزام المسلم بالضوابط والقيم الإسلامية (المصفاة الأخلاقية)، والتي تهدف بصفة أساسية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، سوف يؤدي إلى الانسجام بين مصلحة الفرد والمجتمع، وهذا لا يعني التضحية بمصلحة الفرد لصالح مصلحة المجتمع، ذلك لأن التزامه بالضوابط الشرعية يؤدي إلى تحقيق منفعته في هذه الدنيا وفي الآخرة، ويقوم النظام الإسلامي على تحفيز الفرد بالسلوك المثالي بنظام من الحوافز (الهندسة الاجتماعية)، يقوم على القيم الأخلاقية ونظام فعال من الحوافز وعلى الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وعلى مجموعه من المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية وعلى دور فاعل من الدولة.

(٥٠) محمد عمر شابرا (١٤٢٠هـ) ما هو الاقتصاد الإسلامي، سلسلة محاضرات العلماء الفائزين بجائزة البنك، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

أما عبدالرحيم الساعاتي (١٤٣٢هـ) فيعتقد أن تحقيق المصلحة الشخصية سلوك فطري أقره الإسلام ولكن الضوابط الشرعية تهذب السلوك الفردي وتؤدي إلى تحقيق مصلحة المجتمع ، فهو يعتقد أن الاقتصاد الإسلامي اقتصاد أخلاقي إنساني مبني على السلوك الاقتصادي الغريزي الإنساني وعلى مجموعة من القيم والأخلاق والضوابط المستمدة من الشريعة الإسلامية والتي تهدف إلى ضبط وتنظيم السلوك الاقتصادي للإنسان لتحقيق توازنه المبني على مبدأ العدالة في العلاقات بين الأفراد وبين الوحدات الاقتصادية، والتوازن^(٥١) بين المصالح الخاصة العامة وتحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع وبذلك يحقق وظيفة الاستخلاف التي خلق الله البشر لتحقيقها والتي تؤدي إلى التوازن بين الاحتياجات الروحية والمادية للفرد والتوازن بين مصلحة الفرد والجماعة وتحقيق الرفاهية للفرد والمجتمع.

تقييم المنهجية الاقتصادية

على الرغم من رفض بعض الاقتصاديين المسلمين للقيم العلمية لعلم الاقتصاد إلا أنهم لم يستطيعوا أن يقدموا بديلا لها يمكن أن تحل محلها ويكون مصدرها التصور والفلسفة والنظرة الكونية الإسلامية، وتكون أساسا للمنهجية الإسلامية، لذلك تطورت المعرفة الاقتصادية الإسلامية من خلال المنهجية التقليدية والتي تقوم على فرضيات تتناقض مع المفاهيم والقيم الإسلامية، رفض الكتاب المسلمون العلاقة الحتمية بين العلة والمعلول والقوانين العلمية للسلوك الاقتصادي ولكن لم يكن لديهم تفسير منطقي يتفق مع التصور الإسلامي لعدم حتمية العلاقة بين العلة والمعلول، وطبيعة العلاقة بين السبب والنتيجة. كما رفضوا موضوعية العلاقة الاقتصادية، لأن السلوك الاقتصادي يتأثر بالقيم الأخلاقية، ورفض بعضهم الموضوعية هو رفض لعلم الاقتصاد، ولم يقدموا بديلا له، كما رفضوا مفهوم الرشد الاقتصادي التقليدي

(٥١) عبدالرحيم الساعاتي (١٤٢٧هـ) علم الاقتصاد الإسلامي وعلم الاقتصاد: دراسة منهجية، مجلة "دراسات اقتصادية إسلامية"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ٢٤، م ١٢٠.

لأنه مفهوم قيمي، ولم يقدموا بديلاً، وكذلك رفضوا الحرية والفردية للمذهب الرأسمالي وقالوا بوجود انسجام بين مصلحة الفرد والمجتمع في المجتمع الإسلامي ولكن رفضوا اليد الخفية ولكن لم يفسروا كيف يكون هذا الانسجام. إن رفض القيم العلمية لعلم الاقتصاد التقليدي، وبناء علم الاقتصاد الإسلامي بمنهجية الاقتصاد التقليدي يؤدي إلى عدم انسجام منطقي (logical inconsistency) وهذا يشكل خللاً وعواراً في المنهجية المتبعة لبناء علم الاقتصاد الإسلامي، وهذا كان السبب وراء تخلف النمو المعرفي لعلم الاقتصاد الإسلامي وعدم اجتياز النظريات الاقتصادية الإسلامية للمعايير العلمية وتحقيقها للقبول العام من قبل المحافل العلمية.

ب- المنهجية الفقهيّة

تنازع حقل المعرفة الاقتصادية الإسلامية كل من الاقتصاديين والفقهاء، يعتبر الاقتصاد الإسلامي عند الفقهاء جزءاً من الفقه^(٥٢)، فهم يحددون مهمة الفقه في استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية أو تخريج المناط وهو فهم مقصود الحكم الشرعي وعلته، أما مهمة الباحث في الاقتصاد الإسلامي هو تحقيق المناط ويقصد به التحقق من أن علة الحكم قائمة في الظروف والأوضاع التي يراد تطبيق النص عليها، لذلك على الباحث في الاقتصاد الإسلامي أن يجمع بين الدراسات الفقهيّة والاقتصادية. وهم يعتبرون الاقتصاد الإسلامي علم جديد ينتمي إلى العلوم الشرعية من جهة ولا يمكنه الانفصال عن العلوم الاقتصادية من جهة أخرى، وهو يعتبر مرحلة تالية لعلم الفقه إذ يركز على كيفية تطبيق الأحكام الشرعية في المجال الاقتصادي، مستعيناً بأدوات التحليل الاقتصادية.

(٥٢) كمال الحطاب (٢٠٠٣م) منهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي وعلاقته بالنصوص الشرعية، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، م١٦، ع٢٤، ص ص: ٤٠-٣.

ولكن محمد أنس الزرقا (١٩٩٠م)^(٥٣) يرى أن هناك فرق بين علم الاقتصاد الإسلامي والفقهاء، ذلك أن الهدف الأكبر للفقهاء هو الوصول إلى مقولات قيمية هي الأحكام الشرعية، بينما الهدف الأكبر لعلم الاقتصاد الإسلامي (وكذلك علم الاقتصاد الوضعي) هو الوصول إلى مقولات وصفية تشخص الواقع وترتبط بين الظواهر، لذلك يخطئ من يجعل الاقتصاد الإسلامي مرادفاً للفقهاء، ويقوم الاقتصاد الإسلامي في تفسير الحكمة الاقتصادية للأحكام الشرعية وذلك بتحليل نتائج الحكم ومآلاته القريبة والبعيدة في الحياة، وكذلك في حالة النصوص ظنية الدلالة يستخدم الاقتصاد لتفسير النصوص للوصول إلى الحكم الشرعي. والنتيجة التي توصل إليها الكاتب أن الاقتصاد الإسلامي يتكون من قسمين المذهب أو النظام الإسلامي والثاني التحليل الاقتصادي الإسلامي، وهو يعني بتحليل مؤسسات ووقائع الحياة الاقتصادية، ويعني النظام الاقتصادي بصياغة السياسات والحلول الإسلامية للمشاكل الاقتصادية.

وتعاني المنهجية الفقهية لدراسة علم الاقتصاد الإسلامي من أزمة منهجية تتنازع كتابها وتؤدي إلى نتائج قد تكون أحيانا متناقضة^(٥٤)، فالكتاب الفقهيون في الاقتصاد الإسلامي قد يتبعون المنهجية الردية والتي يتم فيه رد المعاملة المعاصرة إلى كتب الفقهاء من خلال تفتيت هذه المعاملة إلى أجزاء يسيرة أو إلى أقل عناصر تتألف منها تلك المعاملة ومعاملتها جزءاً جزءاً طبقاً لأداة التناظر والتشابه وبذلك يتم المحافظة على التراث الفقهي، أو يتبعون المنهجية المقاصدية، وهو منهج كلي حيث يتم الاستعانة ببعض التراث الفقهي بعد تعديله وتنقيحه في فهم بعض المعاملات المالية المعاصرة، وعملية البحث الشرعي لهذه المعاملات يجب أن تسير وفقاً للطريقة الكلية، والتي تقوم على مسلمة موادها أن المعاملات المالية المعاصرة

(٥٣) محمد أنس الزرقا (١٩٩٠م) تحقيق إسلامية علم الاقتصاد: المفهوم والمنهج، مجلة

جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، م٢، ص: ٣-٣٩.

(٥٤) محمد حسن الزهراني (١٤١٥هـ) الأزمة المنهجية لفقهاء المعاملات المالية، مجلة البحوث

الفقهية المعاصرة، ٢٤٤، ص: ١٥٠-١٦٥، ٥٤.

معاملات مستحدثة لم تكن معروفة لدي فقهاءنا، لذلك يتم استنباط الأحكام الشرعية للمعاملات المعاصرة بناء على نوعين من المقدمات، مقدمة كبرى (الكلية الشرعية أو المقصد الشرعي) وكلية صغرى (عقلية أو تجريبية)، ويستنتج الكاتب محمد حسن الزهراني أن الانقسام المنهجي هذا أدى إلى تناقضات فكرية وتطبيقات متباينة وإلى عدم الاتفاق على الحكم الشرعي للمعاملات المالية المعاصرة، ويرجع الكاتب سبب الأزمة المنهجية لفقهاء المعاملات المالية لسببين، الأول سبب سيكولوجي، راجع إلى جمود الفكر في الفقه الأصولي ذلك أن عزل الفقه عن الواقع وأسلوب تعليم الفقه الذي يقتصر على التلقين في المؤسسات التعليمية الشرعية أدى إلى عجز الفقه عن الإبداع وقصر عمله على التناظر بين الوقائع والوقائع وأصبح الاجتهاد عبارة عن بذل الجهد في إدراك التشابه والتناظر بين الواقعة المستجدة وبين الصور والمسائل التي ذكرها الفقهاء على الرغم من أن فكر الفقه الأصولي يستخدم في الوصول أو الكشف عن الحكم الشرعي للوقائع المستجدة، والسبب الثاني للأزمة يرجعه الكاتب إلى ضعف التكوين الثقافي والعلمي للدارسين في حقل الظواهر المالية بصفة عامة والنتائج عن الإغراق في التخصص، ولمعالجة هذه المشكلة اقترح الكاتب اللجوء إلى بناء النماذج الفقهية الأصولية على غرار النماذج الرياضية حيث يتم في بناء النموذج مراعاة البعد التاريخي والاقتصادي واختلاف الواقع المعاش عن واقع الفقهاء وأهمية التراث الفقه الأصولي وغيرها وبذلك يتم تجنب عيوب كلا المنهجين في الاجتهاد في المعاملات المالية المعاصرة.

ب ١- المنهجية المقاصدية عند الكتاب الفقهاء

حسب وجهة نظر كتاب هذه المنهجية^(٥٥)، أن المنهج المقاصدي في البحث في الاقتصاد الإسلامي منهج علمي منظم ومرتب ومنسق ومترابط، مؤسس على

(٥٥) محماد رفيع (٢٠٠٨م) البناء المقاصدي للبحث في الاقتصاد الإسلامي، المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة.

مقاصد الشرعية يبدأ بتحديد المقصد وإثبات مشروعيته وبيان أولويته وجدواه ثم الدخول في قضايا الموضوع، وهو منهج يتسم بالنظرة الشمولية القائمة على الاستقرار والترتيب، فالمنهج يقوم على استقرار الجزئيات للوصول إلى الكليات، ويعتمد منطق الموازنة والترجيح والترتيب بين المصالح الكبرى والصغرى وبين كبرى المفسدات وصغرياتها ثم بين المصالح والمفاسد.

وقسم الكاتب المقاصد إلى مقاصد كلية ومقاصد تبعية، من المقاصد الكلية أن يكون الكون ظرفاً مناسباً للخلق من الإنس والجن وعليه يجب أن لا يؤدي النشاط الاقتصادي الإخلال بالتوازنات الكونية والبيئية، ومن المقاصد الكلية أن القصد من خلق الإنسان هو تحقيق العبودية لله وحده، فيجب أن لا يكون مجرد عنصر من عناصر الانتاج تستعبده لقمة العيش، فمن شروط عبودية الانسان لله حرته في اختيار دينه وحرية رأيه وحرية اكتساب عيشه، ومن المقاصد الكلية الحاكمة للبحث في الاقتصاد الإسلامي مقصد بقاء حياة الانسان في حدها الأدنى ويتم ذلك بالنشاط الاقتصادي اللازم لتحقيق الحاجات الضرورية لحياة الإنسان على سبيل الوجوب الشرعي. أما المقصد التبعية الكلي للمال فيكون تلبية حاجيات الانسان الكفائية ويلحق بها تحقيق الحاجات الكمالية والتحسينية، ولكن الرغبات الترفيهية ليست من المقاصد التبعية للمال. ثم قام الكاتب بتحديد الضوابط المقاصدية التفصيلية في عملية الإنتاج وعملية كسب المال وعملية إنفاق المال واستهلاكه وفي عملية إدارة المال. ويذكر الكاتب أن تفعيل الاقتصاد الإسلامي يعتمد على عاملين هما العامل الموضوعي والذي يتعلق بازواجية ملكية المال، والعامل الذاتي المتعلق بالأزمة الفردية للمسلم.

ب ٢- المنهجية الرديّة

يعتبر الاقتصاد الإسلامي عند كتاب هذه المنهجية جزءاً من الفقه^(٥٦)، فهم يحددون مهمة الفقه في استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية أو تخريج المناط وهو فهم مقصود الحكم الشرعي وعلته، أما مهمة الباحث في الاقتصاد الإسلامي فهو تحقيق المناط ويقصد به التحقق من أن علة الحكم قائمة في الظروف والأوضاع التي يراد تطبيق النص عليها، لذلك على الباحث في الاقتصاد الإسلامي أن يجمع بين الدراسات الفقهية والاقتصادية، وبذلك يتحقق التلاحم بين العلوم الفقهية والاقتصادية. وهم يعتبرون الاقتصاد الإسلامي علماً جديداً ينتمي إلى العلوم الشرعية من جهة ولا يمكنه الانفصال عن العلوم الاقتصادية من جهة أخرى، وهو يعتبر مرحلة تالية لعلم الفقه إذ يركز على كيفية تطبيق الأحكام الشرعية في المجال الاقتصادي، مستعيناً بأدوات التحليل الاقتصادية.

أما تعريفهم لعلم الاقتصاد الإسلامي فهو: علم يبحث في الأحكام الشرعية والحلول الإسلامية للموضوعات والمستجدات والمشكلات الاقتصادية، كما يدرس النظريات والقوانين الاقتصادية في ضوء التعاليم والقيم الإسلامية، ويرمي إلى تحقيق الكفاءة والعدالة والتنمية والرفاهية والأمن والاستقرار. وعلم الاقتصاد يؤدي دوره في مرحلتين، المرحلة الأولى يتم فيها وصف الظاهرة الاقتصادية ونقبتها إلى مكونات صغيرة حتى يمكن للفقيه معالجتها وفقاً لأداة التشابه والتناظر، ويصل إلى الحكم الشرعي للظاهرة الاقتصادية، وفي المرحلة الثانية يقوم الاقتصادي المسلم التأكد من مطابقة الحكم الشرعي الواقع الاقتصادي من خلال البحث في الآثار الاقتصادية ومدى اتفاقها وانسجامها مع المقاصد الشرعية، فالاقتصادي المسلم

(٥٦) كمال الخطاب (٢٠٠٣م) منهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي وعلاقته بالنصوص الشرعية، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، م١٦، ع٢، ص٣-٣

يمكنه أن يوضح حكمة الوجوب أو التحريم والآثار الاقتصادية للوجوب والتحريم ويمكن أن يقدم البدائل الشرعية للمعاملات المحرمة.

أما منهج الاقتصاد الإسلامي في بحث الأحكام الشرعية المتغيرة فقد تم حصرها في الجوانب التالية: ١- بيان العلل والمقاصد الشرعية للحكم، ٢- القراءة الاقتصادية للنص الشرعي، ٣- استعراض آراء الفقهاء وأدلتهم، ٤- الترجيح بين تلك الآراء.

ب ٣- تقييم المنهجية الفقهية

إن علم الاقتصاد حقل معرفي موضوعه إدارة الموارد الاقتصادية لتحقيق أهداف محددة، فإذا أردنا تصوير حقل معرفي بديل في منظومة المعرفة الإسلامية فيجب أن يكون موضوع علم الاقتصاد الإسلامي هو دراسة تحليلية لسلوك الفرد في المجتمع الإسلامي المتعلق باستعمال الموارد النادرة وتوزيعها واستعمالها في إنتاج السلع والخدمات في إطار من سعيه لتعظيم منفعته أو سعيه في إطار المنظومة الثقافية الإسلامية نحو الفلاح وتحقيق عبوديته لله ومرضاته.

إذا ليس من مهمة هذا الباحث تحليل الدوافع للإنتاج أو الاستهلاك ولا الوسائل لتعظيم المنفعة ولا الأسباب المحفزة للسلوك الاقتصادي ولا تحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، وهذه الموضوعات اتفق عليها عالمياً بأنها موضوع علم الاقتصاد، وبذلك فإن أي علم لا يقوم بدراسة هذه الموضوعات لا يعتبر علم اقتصاد بإجماع المتخصصين في المعرفة الاقتصادية. هذا أدى إلى وجود شبه إجماع بين الاقتصاديين المسلمين بأن الفقه ليس هو الاقتصاد، وإصدار الأحكام الشرعية على المعاملات الاقتصادية أو على السلوك الاقتصادي ليس من مهمة الاقتصادي، وهذا يوجد حاجة إلى ظهور علم جديد ويكون من فروع العلوم الفقهية ويمكن أن يسمى (فقه العلاقات الاقتصادية) ويكون موضوعه

هو تحقيق المناط ويقصد به التحقق من أن علة الحكم قائمة في الظروف والأوضاع التي يراد تطبيق النص عليها، للوصول للحكم الشرعي للسلوك الاقتصادي وفي المستجدات من المعاملات الاقتصادية والمالية، لذلك على الباحث في هذا الحقل (فقه العلاقات الاقتصادية) أن يجمع بين الدراسات الفقهية وفهم الظواهر الاقتصادية والعلاقات الاقتصادية حتى يمكنه تحديد الموقف أو الحكم الشرعي منها، وهذا العلم سوف يمد الاقتصادي المسلم بالحكم الشرعي للسلوك أو المعاملة الاقتصادية والذي يقوم بتحليلها، وهذا ينهي ظاهرة الاقتصاديين المتفهمين، حيث يتصدر الاقتصاديون والذين ليس لديهم العمق والدراية الفقهية الكافية لإصدار أحكام فقهية على السلوك والمعاملات الاقتصادية المعاصرة، وإصدار الأحكام الشرعية ليس مهمة الاقتصادي كما أن التحليل الاقتصادي ليس مهمة الفقيه.

ج- التوفيق بين المنهجية الاقتصادية والمنهجية الفقهية

قدم عبدالله الثمالي (١٤١٥هـ)^(٥٧) تحليلاً للتوفيق بين المنهجية الفقهية للاقتصاد الإسلامي (الذي يعتمد على النقل) وبين المنهجية الاقتصادية للاقتصاد الإسلامي (الذي يعتمد على العقل)، فهو يعتقد أن العلاقة بين الفقه والتحليل الاقتصادي محل علم الاقتصاد الإسلامي ليست محل اتفاق، والخلاف ليس على وجود العلاقة بل على درجة العلاقة، فهل هي من القوة بحيث يصبح علم الاقتصاد الإسلامي أحد فروع الفقه، أم أن العلاقة لا ترقى لدرجة جعل العلمين علماً واحداً؟ ويؤكد الكاتب أن العلاقة بين علم الاقتصاد الإسلامي والفقه لا ترقى لجعلهما علماً واحداً، ويذكر أن أهم جوانب الافتراق ١- أن موضوع الفقه هو

(٥٧) عبدالله الثمالي (١٤١٥هـ) الاقتصاد الإسلامي بين النقل والعقل، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، ٢٤٤، ص ص: ٩-٩٩.

سلوك الإنسان من جميع جوانبه المالية بينما يختص الاقتصاد بالجانب المالي المتعلق بالثروة وتحصيلها وإنفاقها، ٢- أن علم الاقتصاد ينظر في السلوك المالي بحيثية تختلف عن نظرة الفقه، ٣- أن الفقه يعتمد على الشرع في الوصول لأحكامه بينما الاقتصاد يعتمد على العقل ٤- الفقه يصل إلى استنتاجاته بالطريقة الاستنباطية بينما الاقتصاد يعتمد على الطريقة الاستقرائية، كما أن وظيفة الفقيه الوصول إلى الحكم الشرعي ووظيفة الاقتصادي تحليل الآثار الاقتصادية لتلك الأحكام، ويحتاج الفقيه إلى التحليل الاقتصادي لكشف جوانب المصلحة لكثير من المسائل الاقتصادية قبل إصدار الحكم عليها، وعليه يؤكد الكاتب استقلال علم الاقتصاد الإسلامي عن الفقه، ووظيفة الاقتصادي المسلم أخذ الأحكام الفقهية كمسلمة وليس له استنتاج الحكم لأنه وظيفة الفقه.

فرق الكاتب - الثمالي- بين المنهج النظري المعياري والمنهج التطبيقي، والمنهج المعياري، يقول بوجود دور للقيم والأخلاق الإسلامية في التحليل، وهو الأساس لوجود النظرية الاقتصادية الإسلامية، وفيه يتم بناء نموذج مبني على افتراض التزام الفرد والمجتمع بالأحكام الشرعية وبذلك التحليل يكون للسلوك المفترض وليس الواقع، ويقول الكاتب على الرغم من الصعوبات التي تعترض المنهج النظري المعياري، المتمثلة في بعده عن الواقع واعتماده على الطريقة الاستنباطية وعدم القدرة على الاعتماد عليه لفهم الواقع إلا أن له فوائد تتمثل في أنه يعطي نموذجاً لما يجب أن يكون عليه الاقتصاد الإسلامي ويحدد الفجوة بين ما هو كائن وما يجب أن يكون، ويكون حاكماً لما هو كائن. وفرق بين نموذجين للمنهج المعياري وهما نموذج العدل وهو نموذج السلوك لمجتمع يلتزم بفعل الواجب وترك المحرم ونموذج الفضل الذي يقوم المجتمع بالجانب الملمزم (فعل الواجب وترك الحرام) والجانب الغير ملزم (عمل المندوب واجتناب المكروه) .

٥- القيم العلمية الإسلامية والثورة العلمية لعلم الاقتصاد

إن القيم العلمية المادية لعلم الاقتصاد لا تعكس القيم الانسانية في تلك المجتمعات فعلى الرغم من أقول تأثير الكنيسة إلا أن المجتمعات الأوروبية حافظت على القيم الأخلاقية الإنسانية مثل الصدق والأمانة والإخلاص ومحبة الآخرين ومساعدة المحتاجين والتطوع للأعمال الخيرية والدفاع عن الحقوق الأساسية للإنسان وغيرها وكانت هذه القيم والتي مارسها الأفراد في علاقاتهم وفي سلوكياتهم وهي الأساس لنجاح المجتمع في تحقيق أهدافه الاجتماعية وفي نموه ونجاح تـمـيـنـه^(٥٨)، وهي الأساس للانتقادات الحادة للنظرية الاقتصادية والأساس لجهود البحث عن بدائل لقيم علمية اقتصادية جديدة تؤدي إلى إعادة بناء علم الاقتصاد وهذا أدى إلى ظهور مدارس اقتصادية جديدة لإعادة صياغة علم الاقتصاد.

إن هذا يعطي دافعاً وحافزاً للاقتصاديين المسلمين للمشاركة في إحداث ثورة علمية في علم الاقتصاد وإعادة بناءه باشتقاق قيم علمية لعلم الاقتصاد مبنية على القيم الأخلاقية الإسلامية وهي قيم عالمية تشترك فيها كل الديانات والفلسفات الأخلاقية في العالم وبذلك يكون الاقتصاد الإسلامي ليس للمسلمين بل سوف يكون للعالمين كما هو الإسلام هادياً ومرشداً ومصالحاً للعالمين الجن والأنس.

إن المنهجية الإسلامية لعلم الاقتصاد يجب أن تكون المنهجية الإسلامية للمعرفة والتي يكون مصدرها عالم الغيب وعالم الشهادة ويكون الوحي (النقل) مصدر أساسي ومكمل لمصادر المعرفة الأخرى التي تكون من المصادر العقلية والتجريبية، ومن العلوم العقلية والنقلية يتم تحديد الأهداف الكلية للإنسان المسلم لتشمل جميع احتياجاته بما في ذلك احتياجاته الاقتصادية، ويمتد أفقها للحياة الدنيا

(58) **D.C. North** (1990) *Institutions, Institutional Change, and Economic Performance*, Cambridge: Combridg Univ. Press. And **Hausman, D.** and **Michael Mcpherson** (1993) *Taking Ethics Seriously: Economic and contemporary Moral Philosophy*, *JEL*, June, pp: 671-731.

والآخرة. وتبدأ بتحديد أسس النظرة الكلية أو النظرية الإسلامية من النصوص القرآنية والأحاديث الصحيحة والتي تجيب عن الأسئلة الكلية عن أصل الإنسان ووظيفته التي وجد لتحقيقها ومصيره بعد وفاته والصراط المستقيم الذي يجب أن يسلكه ليحقق الفلاح في الدنيا والآخرة.

ومن هذه النظرة الكلية تتحدد وظيفة الإنسان الاقتصادية والضوابط الإسلامية لتحقيق هذه الوظائف بطريقة مثالية ويمكن منها اشتقاق القيم العلمية الإسلامية التي تحكم السلوك الاقتصادي الإسلامي وتشكل أساس المنهجية الإسلامية لدراسة النشاط الاقتصادي، وبهذه المنهجية يمكن استخدام الطرق الاستقرائية أو الاستنباطية للوصول إلى السنن التي تحكم السلوك الاقتصادي للوحدات الاقتصادية في المجتمع الإسلامي، وبذلك يتم التنظير للسلوك الاقتصادي كما يتم تحديد الأهداف للسياسات الاقتصادية وأدوات تلك السياسات، التي تستخدم لتحقيق الأهداف الكلية للمجتمع المسلم.

٦ - الخاتمة

بين البحث أن هناك حاجة إلى تأصيل منهجية لعلم الاقتصاد الإسلامي واشتقاق قيم علمية مبنية على قيم النظام الاقتصادي الإسلامي والتي تؤدي إلى اقتصاد يحقق الأهداف الكلية للمجتمع الإسلامي التي وجد المجتمع لتحقيقها بناء على القيم الإسلامية.

سوف تؤدي وجود منهجية إسلامية للاقتصاد إلى التخلص من التبعية الفكرية التي تظهر بجلاء في مكونات الاقتصاد السياسي الإسلامي فلا توجد النظرية الاقتصادية الإسلامية، فكل التحليلات تدور حول التحليل النيوكلاسيك أو الكينزي أو الكلاسيكي، وكذلك الدراسات الوصفية الإسلامية توضع ضمن نماذج غربية فالوساطة المالية والصيرفة والأسواق المالية الإسلامية مبنية على الأسس النظرية للنماذج

الغربية والتغييرات كانت شكلية في الأدوات المستخدمة في تلك النماذج ولكن وظائفها وتأثيراتها الاقتصادية لا تختلف عن تلك التي في الأسواق التقليدية، ونتيجة حتمية لتلك التبعية أن لا تختلف الحلول والسياسات المتبعة في توجيه الظواهر الاقتصادية أو حل المشكلات الاقتصادية عن تلك التقليدية إلا في المظهر.

المراجع

أولاً: باللغة العربية

أبو الفتوح، نجاح (٢٠٠١م) مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، كلية البنات، جامعة الأزهر، ص ١٥.

الثمالي، عبدالله (١٤١٥هـ) الاقتصاد الإسلامي بين النقل والعقل، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، ع ٢٤٤، عام ١٤١٥هـ، ص ص: ٢٩-٩٩.

الجنيدل، محمد (١٩٨٥م) مناهج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي، شركة العبيكان، ص ٣٠. الحر، نديم (د.ت.) قصة الإيمان بين الفلسفة والعلم والإيمان، ص ٣٧، بيروت.

الخطاب، كمال (٢٠٠٣م) منهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي وعلاقته بالنصوص الشرعية، جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، م ١٦، ع ٢٤، ص ص: ٣-٤٠.

الخولي، يمني الطريف (١٤٢١هـ) فلسفة القرن العشرين، عالم ٢٦٤ المعرفة، الكويت، ص ص: ٢٥٠-٢٥٢.

رفعت العوضي (١٩٨٢م) تاريخ الفكر الاقتصادي، رؤية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الاقتصاد الإسلامي والفكر الاقتصادي المعاصر، ص ص: ١٤٨-١٩٦.

رفيع، محماد (٢٠٠٨م) البناء المقاصدي للبحث في الاقتصاد الإسلامي، المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة.

الزامل، يوسف، وبن جيلالي، بوعلام (١٤١٧هـ) النظرية الاقتصادية الإسلامية، دار عالم الكتب.

الزرقا، محمد أنس (١٩٨٦م) بعض المشكلات البحثية في نظرية الاقتصاد الإسلامي، في مشكلات البحث في الاقتصاد الإسلامي، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية،

مؤسسة آل البيت، ص ٧٣.

- الزرقا، محمد أنس (١٩٩٠م) تحقيق إسلامية علم الاقتصاد: المفهوم والمنهج، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، م ٢، ص ص: ٣-٣٩.
- الزهراني، محمد حسن (١٤١٥هـ) الأزمة المنهجية لفقه المعاملات المالية محمد، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، ع ٢٤، ص ص: ١٥٠-١٦٥.
- الساعاتي، عبدالرحيم (١٤٢٧هـ) علم الاقتصاد الإسلامي وعلم الاقتصاد: دراسة منهجية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ع ٢، م ١٢.
- الساعاتي، عبدالرحيم (١٤٣٢هـ) منهجية الاقتصاد الإسلامي (القرآني) الحديث ومعالمه، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، م ٢٤، ع ١، ص ص: ٥٧-٩٢.
- شابرا، محمد عمر (١٤٢٠هـ) ما هو الاقتصاد الإسلامي، سلسلة محاضرات العلماء الفائزين بجائزة البنك، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،
- شابرا، محمد عمر (١٤٢٦هـ) مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي، دار الفكر، دمشق، ص ص: ١٧٤-١٨٦.
- الصدر، باقر () اقتصادنا، مرجع سابق، ص ص: ٣١١-٣١٥.
- الطريقي، عبدالله (١٤١٠هـ) الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الحرمين، ص ١٨.
- عزمي رجب (١٩٨٢م) الاقتصاد السياسي، دار العلم للملايين، ص ص: ٤٦-٦٨.
- الفنجري، شوقي (١٩٨٠م) المذهب الاقتصادي في الإسلام، الاقتصاد الإسلامي: بحوث مختارة من المؤتمر الأول للاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، ص ص: ٧٦ - ٧٨.
- قحف، منذر (١٩٧٠م) الاقتصاد الإسلامي، دار القلم، ص ٢٠.
- قطان، خليل مناع (١٩٨٠م) مفهوم ومنهاج الاقتصاد الإسلامي، الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، ص ص: ١٣٢-١٣٦.
- قلعه جي، ومحمد رواس (١٩٩١م) مباحث في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، ص ص: ٥٥-٦٢.
- كمال، يوسف (١٤٠٧هـ) الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة، دار الوفاء للطباعة والنشر، ص ص: ١٨-٢١.
- متولي، أبوبكر الصديق (١٩٨٧م) مفهوم نور النقود في الاقتصاد الإسلامي، الشرق الأوسط ٢٣/٦/١٩٨٧م، ندوة الجمعية المصرية للاقتصاد الإسلامي.
- محبوب، رفعت (١٩٧٨م) دراسات اقتصادية إسلامية، معهد الدراسات الإسلامية ١٩٧٨م، ص ٣.

يسري، عبدالرحمن (١٩٨٨م) *دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي*، دار الجامعات المصرية،
ص ص: ٣٠-٣١.

ثانياً: باللغة الانجليزية

- Bella, Robert** (1981) *The Power of Religion in Contemporary society*, quoted in **Vidich, A. and LYMAN, S.** (1985) *American Sociology :Worldly Rejection of religion and their Directions*, (New Haven: Yale University Press)
- Boltanski, L. and Chiapello, E.** (2005) *The New Spirit of Capitalism*, London, UK.
- Brei and Böhm** (2008) *Lacking Capitalism: Desiring Marketing in Times of Capitalist crisis*, *Working Paper No. WP 08/12, Essex Business School*,
- Chumpeter, S.J.** *History of Economic Thought* Faber and Faber Ltd.
- Collins Discovery Encyclopedia** (2005) Harper Collins.
- Collins English Dictionary** (2003) Harper Collins Publishers.
- Fridman, Milton** (1953) *Essays in Positive Economics*, Chicago: The University of Chicago Press).
- Glover, W.** (1984) *Biblical Original of Modern Secular Culture: An Essay in Interpretation of Western History*, (Macon, Ga: Mercer University Press).
- Hasanuzzaman, S.M.** (1984) "Definition of Islamic Economics", *Journal of Research in Islamic Economics*,
- Hutchinson, T.W.** (1964) *Positive Economics and Policy Objectives*, George Allens Urmim Ltd., London,
- Kale, S.H.** (2004) "Spirituality, religion and globalization", *Journal of Macromarketing*, **24**(2): 92-107.
- Kotler, Kartajaya and Setiawan** (2010) *Marketing 3: From Products to Customers to the Human Spirit*, Hoboken, New Jersey, p. 4.
- Martine Bechtold et Jean-René Loubat** (2010) *L'éthique en temps de crise*, *Revue Française du Marketing - Mars- N° 226 - 1/5*
- Max Weber** (1993) *Basic Concept of Sociology*, New York: Citadel Press, P. 56.
- McCloskey, Donal** (1985) *The Rhetoric of Economics*, University of Wisconsin Press.
- Nelson, R.** (2001) *Economic as Religion: from Samuelson to Chicago and Beyond*, The Pennsylvania State University Press, P. xxii.
- North, D.C.** (1990) *Institutions, Institutional Change, and Economic Performance*, Cambridge: Combridg Uni. Press. And **Hausman, D. and Michael Mepherston** (1993) *Taking Ethics Seriously: Economic and Contemporary Moral Philosophy*, JEL, June, pp: 671-731.
- Robbins, Lionle** (1935) *Essay in the Nature and the Significance of Economic Science* (London: Macmillan) 2ed ed., p. 240.
- Saji and Mukundadas** (2007) *Corporate Societal Marketing and the Process of Building Corporate Brand Equity: The Case of Malayala Manorama*, *International Marketing Conference on Marketing & Society*, 8-10 April, IIMK, : 507-511.
- The American Heritage Dictionary** (2009) 4th ed. Houghton Mifflin Company.
- Thomas Kuhn** (1962/1970, 1962/1970a, *The Structure of Scientific Revolutions*, Chicago: University of Chicago Press (1970, 2nd edition, with postscript).

- Thomas Kuhn**, “The Essential Tension: Tradition and Innovation in Scientific Research”, in *The Third (1959) University of Utah Research Conference on the Identification of Scientific Talent* C. Taylor, Salt Lake City: University of Utah Press: 162-74.
- Varey Richard** (2011) A Sustainable Society Logic for Marketing, *Social Business*, 1(1): 69-83.
- Wikipedia Encyclopedia** (2012) Farlex, Inc.

Diagnosing the Crisis in Methodology of Islamic Economics

AbdulRahim A. Al-Saati

Islamic Economic Institute

King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia
a_alsaati@hotmail.com

Abstract. Muslim writers despite criticizing conventional economics paradigms on the ground that they contradict Islamic world views have not been able find alternatives to the conventional paradigms and methodology. In their writing they criticize the Western values but they adapt the same paradigms when they build theories of economic behavior of Muslim agents. This brought logical inconsistency in their methodology. This paper calls for scientific revolution in economics, whereby materialistic paradigms are replaced by Islamic paradigms based on ethics to establish Islamic economics. It is not something new since Western writers are also calling for it after the latest financial crisis.